## قصة واسرار ما يجري في سجون الاردن ونظام الاتصالات السري والغامض الذي يربط المتطرفين بالخارج

# الاصوليون اصبحوا خطرا ولديهم مراكز ثقل داخل السجون ايضا

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

ما يجري دوما داخل السجون الاردنية سرا اصبح الآن علنا بعد ان وصلت مستويات التنظيم والاتصال والتنسيق بين المجموعات الاصولية المتشددة داخل السجون الاردنية الى مستوى لا يقف فقط عند الحادث الذي شهدته عمان امس لكنه يسبب الصدمة والدهشة لجميع اطراف اللعبة التي تضم الشرطة والسجان والمسجونين والحكومة. ولاول مرة منذ اكثر من اربعة عقود تلتقط صور فضائية لمفاوضات على بوابة احد السجون الاردنية بين سجناء اصوليين وبين مسؤولين امنيين ولاول مرة ايضا بتاريخ السجون الاردنية تشكل تنظيمات قوية ومتماسكة وصلبة داخل السجون، ولاول مرة يسيطر المساجين المتدينون المتطرفون على بعض الغرف والزنازين وعلى بعض الرهائن ايضا والسؤال الان لماذا يحصل ذلك؟ عند محاولة الاجابة هناك اكثر من قراءة وتفسير وسبب، فسجناء المجموعات الدينية الاصولية الكثيرة بطبيعة الحال اصبحوا يشكلون مراكز قوة وثقل لا يستهان بها داخل السجون، والسجون بحد ذاتها مكتظة جدا والاهم ان محكمة امن الدولة احالت وتحيل وتحقق مع المئات من ارهابيين المفترض اوالذين يخططون لاعمال ارهابية وفقا لبيانات السلطات الرسمية.

وفي الواقع لم يعد هناك رقم يوضح عدد القضايا التي تتعامل معها محكمة امن الدولة المتخصصة بالمتشردين والمتطرفين، فأسماء التنظيمات الجهادية هذه اصبحت اكثر من ان تعد وتحصى اوتحفظ ورغم كفاءة الاجهزة الامنية في ملاحقتها ورصدها والقبض عليها الا ان الاخبار لازالت تحمل يوميا نبأ عن تنظيم مسلح جديد يخطط للتسلل باتجاه اسرائيل او لتفجيرات ارهابية داخل عمان او لاعتداءات على مقرات السفارات وهؤلاء السجناء الشرسون الذين ادينوا في القتل والحرق والذين دمروا ممتلكات رسمية وخطفوا رهائن وخاضوا في مفاوضات اصبحوا في الواقع من الهموم الدائمة لمصلحة السجون الاردنية بسبب صلابتهم وشراستهم وبسبب تمردهم الدائم وبسبب التكلفة التي يمكن ان تنتج عن الاحتكاك باي منهم وسبب وجود نظام اتصالات غريب حير السلطات سواء بين مجاميع المساجين داخل السجن الواحد او بينهم في السجون الاخرى.

وتتعامل محكمة امن الدولة يوميا مع ملفات قضايا لها علاقة بالجماعات الاصولية والمتطرفة بما فيها الشبكات والمجموعات التي تخطط اما لتنفيذ اعمال تفجير او للهجوم على مقرات تدريب الشرطة العراقية او حتى للمجموعات التي تخطط للجهاد في العراق.

وبنفس الوقت اصبحت تحديات ابومصعب الزرقاوي وتهديداته بعد تفجيرات فنادق عمان تشكل عبئا على سلطات الامن الاردنية ورغم اجراءات الاحتراز المشددة اثناء نقل المتهمين المتطرفين من سجونهم وزنازينهم الى مقرات المحكمة الا ان حوادث التمرد بدأت تتعدد خصوصا في تلك اللحظات الحرجة التي ينقل فيها السجين المتهم او المحكوم الى المحكمة او المستشفى.

وفي الواقع تظهر الجماعات الاصولية تشددا حتى في داخل المحكمة، فهي تكثر من الشغب امام القض اة داخل اقفاص الاتهام وتخطب ضد النظام والحكومة والسلطة باعتبارهم طغاة وتهتف بالتكبيرات والاستفزازات، وفي عدة مرات اشاعت بعض المجموعات الفوضى داخل المحكمة. وفي عدة حوادث شتمت المحكمة والقضاة كما القيت احذية باتجاه ممثلي القانون ورفض الكثيرون من المتهمين الامتثال، وبعيدا عن حادثة امس التي اصبحت خبرا رئيسيا في وكالات الانباء ومحطات الفضاء اصبح الجو عموما داخل اهم سجنين في العاصمة عمان مرهقا بسبب الاصوليين والمتشددين وهما سجن الجويدة القريب جدا من جنوب عمان وسجن سواقة الصحراوي جنوبي العاصمة في اتجاه مدينة معان.

وداخل هذه السجون حصلت عدة مرات اشتباكات وتمردات واحتجاجات وكل الاحتكاكات كانت تحصل تحديدا في اللحظات التي يقوم فيها رجال الشرطة باخراج اي سجين اصولي بهدف نقله لقر قاعة المحكمة. وقبل عدة اسابيع شهد سجن الجويدة حالة تمرد تجاوب معها بشكل لازل غامضا السجناء في سجن سواقة البعيد عن سجن الجويدة وآنذاك احرقت الاسرة والبطانيات واستخدمت قضبان الاسرة كأسلحة احتجاجا على ضرب احد السجناء وتحويله للمستشفى. ويؤكد سجين سياسي سابق لـ«القدس العربي» بان المساجين السياسيين والمتدينين والذين يزيد عددهم عن 300 سجين منظمون للغاية وبشكل عجيب، فكل مجموعة من السجناء تختار اميرا لها ويمتثل السجناء بالمطلق لتعليمات الامير ويتولى هذا الامير الذي يعين بالعادة نائبا له التفاوض مع ادارة السجن بخصوص القضايا اليومية مثل فترات الاستراحة والاشغال والماء والطعام وتنظيم الزيارات والاستجوابات. واغلب المحكومين بقضايا ارهابية من الاصوليين محكومون بالاعدام او في طريقهم للحكم بالاعدام، مما يجعلهم سجناء محبطين ويائسين ومما يعني بان تمردهم لا يكلفهم كثيرا .

رجال امن اردنيون يحاصرون سجن الجويدة الذي شهد تمردا امس (رويترز)

## شيري بوث بلير في محاضرة عن التعذيب في مركز «تشاتهام هاوس»:

# ارفض ما حدث في «ابو غريب» و«غوانتانامو»

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

القت المحامية شيري بوث بلير، زوجة رئيس الحكومة البريطانية توني بلير، المحاضرة السنوية لمؤسسة «هيومان رايتس ووتش» لحقوق الانسان، في معهد تشاتهام هاوس في لندن.

وكانت المحاضرة بعنوان «التعذيب: هل ما زالت القوانين والشرائع بشأنه سارية المفعول؟».

وبعد تقديمها من قبل مدير المعهد ومدير فرع بريطانيا في مؤسسة «هيومان رايتس ووتش» بادرت شيري الى الاجابة عن السؤال المطروح قائلة: «نعم ما زالت القوانين سارية ضد التعذيب ومن دون اي تردد». واضافت: «ان الذين ارتكبوا التعذيب في سجن ابو غريب قد عوقبوا وقد تمت معاقبة حتى اولئك الذين شاركوا بشكل غير مباشر». واكدت بان قادة العالم اينما كانوا يخشون ممارسة التعذيب لادراكهم بان شرائع الامم المتحدة واتفاقيات جنيف اينما ذهبوا. واعتبرت بان السلطات القضائية يجب ان تكون دائما فوق السلطات التنفيذية وان تستمر في مراقبة الحكومات ومواقفها واعمالها في شأن التعذيب مؤكدة ان هذا ما حدث في بريطانيا عندما صدر القرار القضائي العام الماضي حول سجن بيلمارش، وهذا ما يفعله مجلس اللوردات باستمرار في شتى القوانين الاخرى.

ورفضت الفكرة القائلة بان الحروب والاحكام العرفية تسمح بممارسة التعذيب، ووصفت ممارسي التعذيب بالقراصنة وبأعداء البشرية مؤكدة بان بريطانيا سبقت باقي دول العالم في اصدارها القوانين ضد التعذيب، واطلقت هذا التوجه منذ القرن الـ16، فيما صدر الاعلان الدولي لحقوق الانسان عن هيئة الامم المتحدة في عام 1948 وتبعته اتفاقيات جنيف في عام 1949، وخصوصا المادة 41 منها، التي تحرم التعذيب في شتى حالات الحروب، ومن بعدهما صدرت اتفاقية مكافحة التعذيب الدولية في عام 1984 التي وقعتها الولايات المتحدة وبريطانيا، واصبح من بعدها بالامكان ترحيل مسؤولين سابقين (كرئيس جمهورية تشيلي (اوغستو بينوشيه) من بلد الى آخر ليواجه تهما بممارسة التعذيب خلال ممارسته سلطته.

كما تحدثت شيري بلير عما سمته ارهاب الدولة حيث حولت الدول البطاشة السجناء السياسيين الى اجساد ضعيفة واستخرجت منهم المعلومات (التي تكون في معظم الاحيان خاطئة) بوحشية. وقالت انها كتبت فصلا في الكتاب الصادر مؤخرا عن مؤسسة «هيومان رايتس ووتش» تحدثت فيه عن تعذيب النساء في رواندا (افريقيا) والاعتداء الجنسي عليهن بعد قتل عائلاتهن في آلاف المناسبات. ورفضت المنطق القائل بان الحديث عن الموضوع شيء والممارسة شيء آخر، ولكنها لم تشجب مواقف زوجها وحكومته بشأن توقيع معاهدات مع دول ثالثة لارسال موقوفين في بريطانيا الى سجون خارج بريطانيا بعد الحصول على ضمانات بأنهم لن يتم تعذيبهم.

وقالت انه طالما تواجدت الضمانات والمراقبة المتواصلة فبالامكان ممارسة الترحيل ولكنها اشارت الى ان هذا الموقف يتعارض مع مواقف مؤسسة «هيومان رايتس ووتش» ومنظمات وجهات حقوق انسان اخرى، ولكنه يشكل موقفها الخاص.

بيد انها اعتبرت بان هذا الموضوع يجب ان تتم مناقشته في حوار جدي تشارك فيه جميع الفئات المعنية بالامر وان يخضع في النهاية لقرار السلطات القضائية.

واستشهدت بأقوال للسيناتور الامريكي جون ماكين، المحسوب على حزب المحافظين اليميني، الذي اكد بان مكافحة التعذيب في العالم تفيد الجميع، فعندما لا يمارس الامريكيون التعذيب ضد السجناء التابعين لخصومهم فان الخصوم لا يمارسون التعذيب ضد الجنود الامريكيين المعتقلين لديهم. كما استشهدت بأقوال لقاضية في المحكمة الامريكية العليا التي شددت على ضرورة المراقبة المستمرة من جانب المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الانسان لما يجري بداخل سجون على شاكلة سجن غوانتانامو قرب كوبا وامثاله، وعلى انه من الخطأ اعطاء شيك مفتوح الى رئيس الجمهورية الامريكية واعوانه فيما يختص بمعاملة السجناء في غوانتانامو وامثاله بحجة وجود حرب ضد الارهاب. وهنا ايضا اشارت شيري بلير الى ضرورة خضوع السلطة التنفيذية للسلطة القضائية، ووصفت توقيفات غوانتانامو بأنها «غير وافية وغير ملائمة» قانونيا.

وشددت على ان القوانين ضد التعذيب ما زالت تشكل رادعا لكبار قادة العالم، والعالم يحتاجها الان اكثر من اي وقت مضى.

ودعت الى محاكمة قادة العالم الذين يمارسون التعذيب في المحكمة الجنائية الدولية ومحاكمة الذين ينفذون اوامرهم ايضا، فالهم برأيها المحافظة على كرامة البشر وليس على سلطات الزعماء واعوانهم. واشارت في هذا المجال الى ما حدث لسجناء غيلفورد الاربعة في بريطانيا الذين استخرجت منهم اعترافات كاذبة تحت التعذيب لكونهم اعضاء في «الجيش الجمهوري الايرلندي» وتبينت براءتهم بعد 15 عاما. وقالت ان السجناء الذين يعذبون يقولون ما يريد معذبوهم ان يقولوه، وبالتالي فهم لا يدلون بالحقيقة.

ولم يتم فتح المجال امام المشاركين لطرح الاسئلة على زوجة بلير، ولكن الحضور شعروا اجمالا بأنها قد تحرج زوجها في ردودها وانها بالفعل ملتزمة بقيم حقوق الانسان.

## نادي القضاة ينشر تفاصيل تزوير الانتخابات ويتحدى الحكومة.. و«الميدان» تنشر تفاصيل خطوبة جمال مبارك.. ومسؤولون غاضبون يلغون محاضرة لاحمد زويل

# مبارك يتعهد مواصلة الإصلاح السياسي.. واصدار قانون لمنع حبس الصحافيين خلال ساعات.. ومهاجمة تمويل المجتمع المدني من الخارج

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الأربعاء عن الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس مبارك إلى ليبيا واجتماعه مع الرئيس القذافي وتصريحاته التي كان قد أدلى بها لرؤساء تحرير الصحف الحكومية أثناء عودته من رحلته السريعة لدول الخليج العربي واستعدادات نادي القضاة لاجتماعه الحاسم يوم 17 من الشهر الحالي. واستمرار الإعلان عن انحسار الإصابة بأنفلونزا الطيور واتجاهات لإعادة فتح محلات بيع الدواجن واتخاذ الاستعدادات لتعويض المضارين وارتفاعات جديدة في أسعار اللحوم والأسماك، واجتماع وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي مع كبار مساعديه لبحث مواصلة التصدي للتسيب في الشارع والعمل على انضباط وحل مشكلة فوضى المرور واجتماعه كذلك بأعضاء الغرفة التجارية المصرية الأمريكية قبل سفرهم لأمريكا، واصطدام أوتوبيس رحلات يحمل 53 تلميذا بسور كوبري أكتوبر بالقاهرة ولولا لطف ربك لذهبوا ضحايا واصطدام قطارين في محافظة البحيرة كانا يسيران على خط واحد وإصابة ثمانية عشر.. طبعا، وما الذي سينالنا من هذه الحكومة غير الكوارث والمصائب. وبدء تشغيل مشروع التاكسي بمحافظة الإسكندرية وافتتاح وزارة النقل الطريق الدائري الذي يربط محافظة البحيرة مع محافظة الغربية في الشهر القادم بطول خمسة كيلومترات وتكلفته 230 مليون جنيه.

### حبس الصحافيين

ونبدأ بحبس الصحافيين وسخرية زميلتنا بمجلة «صباح الخير» ناهد فريد في بابها ـ عيب ـ من وزير الإعلام وتصريحاته بقولها: «الوعد الرئاسي بعدم حبس الصحافيين في قضايا النشر قائم.. هذا ما أكده وزير الإعلام في تصريح له صدر في اليوم التالي مباشرة لصدور حكم بحبس الزميل عبد الناصر الزهيري بجريدة «المصري اليوم» في قضية اعتبروها سبا وقذفا في حق وزير الإسكان السابق ولم تكن أكثر من خبر تم نشره وفي اليوم التالي مباشرة نشرت الصحيفة تصحيحا له.. بنفس البنط وفي نفس المكان.

ومع ذلك صدر الحكم بالحبس.. صدر الحكم بالحبس في نفس اليوم الذي صدر فيه الوعد بعدم الحبس مع فارق بسيط في الأرقام.. أن الحكم صدر 2006 والوعد كان 2004 ولأن الوزير اعتبر أن سنتين من عمر الشعوب هي فترة زمنية تساوي «الفيمتوثانية» فأعتقد أننا يجب أن نفرح لمجرد أن الوعد «قائم» وننسى أنه في وجود الوعد يجري حبس المزيد من الصحافيين.. أي أن الفعل يسير في خط معاكس تماما للقول!! أنس الفقي وزير الإعلام أكد في نفس التصريح أن القانون الخاص بهذا الموضوع جاهز للعرض على مجلسنا الموقر في الدورة الحالية بالرغم من أن الوزير يعلم ونحن نعلم أن القانون كان جاهزا للعرض في الدورة السابقة وربما قبل السابقة «بحكم أن الوعد مر عليه عامان» ومع ذلك استطاعت قوى خفية حبسه في الأدراج دورة وراء الأخرى.. ولا نعرف متى سيتم فك حبسه ولا من القادر على فك حبسه.. لكننا نعرف جيدا أن من أعطى أوامر الحبس أو التعطيل هو وحده القادر على تحريره.. أو على الأقل فك طلاسم هذا اللغز.. من يملك وعد رئاسي».

ومما لم تلاحظه ناهد لاحظه جحا وهو الاسم الذي توقع به «الأحرار» بروازها اليومي بالصفحة الأولى وهو: «كل يوم تصدر المحاكم أحكاما بحبس صحافيين رغم أن التحقيقات لم تثبت تورطهم حتى الآن في إغراق عبارة السلام 98».

وإذا تركنا جحا في بروازه وانتقلنا لجريدة «روز اليوسف» مع زميلنا وأحد مديري تحريرها حازم منير فسنجده يلقي باللوم على النظام والصحافيين معا. كما في قوله: «جسد الوعد الرئاسي وعيا عميقا أيضا بأن قضايا النشر لا تخص الصحافيين وحدهم، وإنما تمتد لتشمل كل عناصر المجتمع ومكوناته من مؤلفين إلى كتاب وحتى إلى مواطنين عاديين يرغبون في التعبير عن كوامن نفوسهم بكلمة تكتب هنا أو جملة تنشر هناك، وبالتحديد في هذا المعنى، مازالت الجماعة الصحافية تعاني قصورا في القدرة على توضيح هذا الجانب للرأي العام حتى تستطيع اجتذابه إلى صفوفها في معركة لا تقتصر نتائجها عليهم وإنما ستحقق استفادة أوسع وأشمل للمجتمع كله.

ولم تقتصر سلبيات الصحافيين في التعامل مع معركة إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر على هذا الجانب، وإنما امتدت إلى جوانب أخرى تمثلت في تفشي ظاهرة خرق قواعد المهنة، وانتهاك حق المجتمع واختراق مبدأ الخصوصية الشخصية، والتعدي على حقوق الآخرين، من خلال الكتابة اللا مسؤولة التي يتبناها البعض معتبرا أن حرية النقد والكلمة تعني الافتئات على حقوق المجتمع. إن خضوع النقابة لتوازنات الانتخابات من ناحية، ورفضها ممارسة دورها في ضبط الأداء الصحافي، إضافة إلى تقاعس المجلس الأعلى للصحافة عن تطبيق القانون خضوعا لتوازنات سياسية مجتمعية بشكل عام، فتح الباب واسعا أمام جملة من الانتهاكات قدمت مبررا لأعداء حرية النشر في إقناع الرأي العام بأن القضية تخص الصحافيين بمفردهم لرغبتهم في التميز عن المجتمع باعتبار أن «على راسهم ريشة». ثقتي في تحقق الوعد الرئاسي مطلقة، وثقتي في نجاح الجماعة الصحافية بتحقيق إنجاز تاريخي أيضا مطلقة».

طبعا وإن كان زميلنا وصديقنا العزيز صلاح منتصر قد أبدى استياء كبيرا مما شاهده في برنامج تليفزيوني كما كان سعيدا بعودة الصحافيين للتوحد. قال أمس في عموده اليومي بـ«الأهرام» ـ مجرد رأي: «إنني برغم إعجابي الشديد بالزميل عمرو أديب في برنامجه الشيق والحيوي «القاهرة اليوم» إلا أنني دهشت لموقفه المتحاز بشدة إلى الوزير السابق محمد إبراهيم سليمان وتكاليه الواضح على محاولة انتزاع «صفحة كاملة» اعتذارا من صحيفة «المصري اليوم» التي نشرت الخبر سبب الحكم، من أجل كسب رضا معالي الوزير السابق وتفضل معاليه بالعفو عن الصحافي عبد الناصر.. وهو مطلب أرفضه كصحافي خاصة بعد أن تجاوزت القضية حدود الصحيفة والوزير السابق.. وأصبحت قضية تتعلق بالمهنة وحرية الرأي والنشر إنني على عكس ما يتصوره كثيرون اعتقد ان الوزير السابق قدم خدمة كبيرة للصحافة بموقفه الذي يقفه اليوم أكبر مما يتصور فقد استطاع أن يوحد جموع الصحافيين وان يحرك سكونا جرى حول مشروع القانون الموعودة به حرية الكلمة والرأي بعد أن مضى عليه أكثر من عامين وتشاء الأقدار أن يصدر الحكم على الصحافي عبد الناصر في ذكرى مرور عامين على الوعد بإصدار هذا القانون الذي أصبح الكل ـ حكومة وصحافة ـ بفضل الحكم الذي حصل عليه الوزير السابق يتحدث عن سرعة إصداره».

فرجت وكنت أظنها لن تفرج والذي طمأنا هو المستشار محمد الدكروري المستشار القانوني للرئيس مبارك وأمين لجنة القيم بالحزب الوطني الحاكم وعضو مجلس الشعب الذي أدلى بتصريحات لصحيفة «الميدان» المستقلة نصها: «إن الرئيس مبارك يتابع عن كثب ما يقال حاليا بخصوص حبس الصحافي عبد الناصر الزهيري وكانت تعليماته وتوجيهاته واضحة بعدم حبس أي صحافي.. وقال لي: «لن يحبس صحافي في عهدي» تم إعداد مشروع قانون الصحافيين وذلك بمشاركة وزارة العدل ونقابة الصحافيين وسيعرض على مجلس الوزراء خلال ساعات قليلة وذلك تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب. أن البعض يقول ان الرئيس حسني مبارك تأخر في تنفيذ وعده بعدم حبس الصحافيين في قضايا النشر.. ولكنني أقول أن هذا غير صحيح على الإطلاق.. فقد أصدر الرئيس مبارك توجيهاته بمراجعة العقوبات المقيدة للحريات في جرائم النشر وقد تم ذلك بالفعل ونحن خلال الفترة الماضية كنا نعكف على دراسة المشروع حتى يرضى الجميع وسيخرج المشروع إلى النور خلال الأيام القادمة وفاء بما وعد به الرئيس مبارك.. واستنكر المستشار محمد الدكروري تأكيدات البعض من ان هناك قانونا لحبس الصحافيين.

وقال: لا يوجد في مصر قانون لحبس الصحافيين ولكن هناك قانونا عاما يعاقب على السب والقذف سواء أكان بطريقة علنية أم بطريقة غير علنية وأؤكد: مافيش حاجة اسمها قانون حبس الصحافيين وأقول للصحافيين انتظروا تنفيذ وعد الرئيس مبارك خلال أيام معدودة وهذه هي هدية مبارك لكم».

طبعا، ما أكثر وما اجمل هدايا رئيسنا تلك.. ولذلك اندهشت لأبعد الحدود من قول زميلنا بـ«الدستور» خالد السرجاني: «لا أدري لماذا أصاب بالاستفزاز عندما أقرأ لأحد الزملاء الصحافيين استجداء للرئيس مبارك لكي يقوم بتنفيذ وعده عدم حبس الصحافيين. والذي زادني أسفا أن وزير الإعلام وهو يعلن عن أن وعد الرئيس مازال قائما وقع في نفس الخطأ الذي يقع فيه باقي الزملاء، ولا أدري ما إذا كان الخطأ مقصودا أم لا!! أما ثاني مصادر الاستفزاز فهو أن هؤلاء الزملاء مازالوا يتحدثون عن وعد الرئيس بمعزل عن الظروف الداخلية والإقليمية التي أحاطت به، ويتناسون أو ينسون أنه حقق أغراضه من دون أن يتحقق هو، وبالتالي لم يعد الرئيس ولا حكومته في حاجة إلى الوفاء به ونتفق انطلاقا من هذه النقطة مع وزير الإعلام في أن وعد الرئيس مازال قائما وسيظل أيضا قائما، يخرجه الرئيس مع جعبته مع كل مناسبة قادمة ليؤكد أن وعد الإصلاح هو الآخر مازال قائما، ولكن الوعد لن يتحول إلى حقيقة لأنه من المطلوب أن يظل قائما إلى الأبد لأنه لو كانت هناك نية صادقة للوفاء به، لتم تمريره في لمح البصر على النحو الذي تم به تمرير القانون الخاص باستمرار المجالس المحلية لمدة سنتين وقوانين أخرى كانت تمر في مجلس الشعب والوزراء بسرعة أسرع من الضوء لأن الرئيس يريد ذلك، وهذا الأمر لا يتوفر في قانون إلغاء العقوبات السالبة للحريات في قضايا النشر على الرغم من وعد الرئيس».

### معركة القضاة

وإلى معركة القضاة وموضوع زميلنا بـ«المصري اليوم» طارق أمين ونصه: «في تصعيد متواصل لأزمة القضاة مع الحكومة، أقر مجلس إدارة نادي القضاة برئاسة المستشار زكريا عبد العزيز القرارات التي اتخذتها لجنة تقصي الحقائق في اجتماعها مساء أمس الأول.

قررت اللجنة دعوة جموع القضاة لوقفة احتجاجية بأوسعة القضاء في ناديهم الأم يوم انعقاد الجمعية العمومية الطارئة في 17 مارس الجاري، تعبيرا عن غضبهم لعدم الاستجابة إلى مطالبهم، وأهمها عدم صدور تعديلات قانون السلطة القضائية. وكلفت اللجنة المستشار هشام جنينة سكرتير عام النادي، بالاتصال بالمستشارين رؤساء اللجان العامة بدوائر بندر دمياط وبندر دمنهور والدقي، ودعوتهم للحضور إلى النادي لإطلاعهم على ما توافر لدى اللجنة المشكلة بقرار من الجمعية العمومية للقضاة لإبداء رأيهم فيما توافر من مستندات وأدلة وقرائن ترجح عدم صحة ما أعلنوه من نتائج للانتخابات في هذه الدوائر.

كما قررت اللجنة استكمال تحقيقاتها في باقي الدوائر الانتخابية البالغ عددها نحو 20 دائرة، كانت اللجنة قد تسلمت شكاوى تتصل بعدم سلامة النتائج المعلنة فيها من قضاة أشرفوا على لجانها الفرعية أو من المرشحين.

وناقشت اللجنة برئاسة المستشار أحمد مكي نائب رئيس محكمة النقض ما تم في تحقيقات النيابة العامة بشأن وقائع التعدي على الناخبين ورؤساء اللجان من القضاة وناقشوا أيضا البحث المقدم للجنة حول ضرورة الفصل بين سلطتي التحقيق والاتهام ودور نيابة من الدولة ومشروعيتها والهدف من إنشائها، والمطالبات بإلغائها. من جانبه قال المستشار أحمد مكي: إن نيابة أمن الدولة أنشئت بقرار من وزير العدل في 7 مارس 1953، هو ما يعني أنها تابعة للسلطة التنفيذية. وأضاف أن حالة الطوارئ تنتهي في 13 مايو المقبل، ويفترض وفقا للبرنامج الانتخابي للرئيس أن يتم إيقاف العمل بقانون الطوارئ، موضحا أنه يتوقع أن تستعيض الدولة بإجراءات تتخذها النيابة للتعويض عن غياب الطوارئ».

### معارك وردود

وإلى المعارك والردود واولها لاين منطقتنا رجل الأعمال والكاتب القبطي كمال زاخر موسى ومقاله يوم الثلاثاء في جريدة «روز اليوسف» بعنوان ـ المجتمع المدني بين الارتزاق والاختراق ـ وقوله فيه: «أزمة مؤسسات المجتمع المدني انها اختزلت في بعض جمعيات أو مراكز ترفع شعارات «حقوق الإنسان» أو الدفاع عن الفئات المهشمة أو الأقليات أو المرأة أو غيرها، وهي تعد من أهم مؤسسات المجتمع المدني نظرا لنشاطها وتأثيرها وعلاقاتها مع جهات مانحة وداعمة لمثل هذه الأنشطة في إطار التواصل المعلوماتي العالمي أو ما يطلق عليه «العولمة» وإليها يرجع الفضل في طرح قضايا خيالية هامة وتحرك متخذي القرار باتجاه مناقشتها ووضعها على أجندتهم بل ومعالجتها، لكنها ـ هذه الجمعيات والمراكز ليست كل المجتمع المدني، فالنوادي الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والأحزاب روافد هامة ولازمة في المجتمع المدني، وبهذا تبقى هذه المراكز والجمعيات محاصرة في دائرة المساجلات الكلامية، بل تصبح مرمى لسهام التشكيك والاتهام بالعمالة والمؤامرة وهو ما نراه يتكرر بشكل متواتر ومتلاحق.

والتشكيك، رغم رفضنا التام له، يجد ما يبرره استنادا إلى ممارسات هذه المراكز والجمعيات على قلتها وضآلتها والتي راحت في ذكاء ملتو تتسلل إلى الجهات المانحة والداعمة في الغرب وتبيع لها تقارير مصاغة بحنكة احترافية تبدو وكأنها حقيقية مستغلة غفلة العديد من الأجهزة التي مازالت تعيش في وهم الانغلاق ولا تعي تداعيات ثورة الاتصالات والسماوات المفتوحة ولا تعترف بأنها خادمة للمواطن وتقدم خدماتها للواقف في أدنى درجات السلم الاجتماعي. فتتوافق ممارساتها مع غاية هذه القلة المحترفة في تسويق بضاعتها الفاسدة، وتطمس في هوجة هذا التآلف ـ الذي هو إحدى صور الفساد ـ جهود المراكز الجادة على كثرتها، ويروج وسط البسطاء بفساد مؤسسات المجتمع المدني».

ونترك كمال زاخر موسى لنرى ماذا عند صاحبنا طلعت رضوان وهو من مؤسسي ودعاة حزب مصر الأم الداعي لعودة الفرعونية فقد دافع في مقال له بجريدة «القاهرة» التي تصدرها كل ثلاثاء وزارة الثقافة، عن الأديب النوبي حجاج أدول في وجه الحملات التي تعرض لها من الأدباء والكتاب النوبيين قبل غيرهم. فقال ـ وأدهشني بما قال:

«عرفت الأديب المبدع حجاج أدول عن قرب ولم أسمع منه ولم أقرأ له سواء في أحاديثه الصحافية أو في مقالاته أو في إبداعه الأدبي أية إشارة إلى ما يدعيه عن الرغبة في انفصال النوبة عن مصر، لم أسمع منه أو أقرأ له عن هذا الانفصال المزعوم الذي لا وجود له إلا في ادمغة أصحاب الفكر الأحادي من عروبيين وإسلاميين. فإذا كانت التعددية تعني احترام الخصوصية الثقافية فإن الأحاديين من العروبيين والإسلاميين يعادون أية خصوصية وهذا هو السبب الأساسي في هجومهم على حجاج أدول وغيره.

يستخدم الأحاديون أسلوب التشويه المتعمد، فكل من هاجم الأديب حجاج في الفترة الأخيرة واتهمه بأنه انفصالي يسعى إلى استقلال النوبة عن مصر إلى آخر هذه التخاريف، هؤلاء الأحاديون لم يقدموا دليلا ماديا واحدا من كتابات أي مثقف مصري من أبناء النوبة دعا فيها على هذا الانفصال المزعوم وهذا ما قصدته من التشويه المتعمد. ما أعرفه عن المبدعين المصريين من أبناء النوبة أمثال حجاج أنهم يدافعون عن التراث الثقافي للمصريين النوبيين مثل حقهم في تعلم اللغة النوبية وتدريسها في المدارس وهذا حق طبيعي لا يستطيع أن ينكره إلا كل أحادي منغلق لا يرى إلا نفسه وثقافته ولغته ويريد أن يفرض نفسه وثقافته ولغته على الآخرين لذلك فإنني مع هؤلاء المثقفين المصريين أبناء النوبة في الدفاع عن لغتهم بل وضرورة أن يكون التعليم بهذه اللغة لأن هذا هو الضمان لاستمرارها وعدم اندثارها. يشمل الدفاع عن الخصوصية الثقافية الدفاع عن الفلكلور وعن كل ما أبدعته الأجيال السابقة عبر آلاف السنين من موسيقى وأغاني الحب ومواويل الأفراح والأحزان والحكم والأمثال الشعبية ومجمل انساق القيم التي تشمل النظرة في الكون وللحياة وللموت وتعميد الطفل والاحتفال بالأسبوع الأول لمولده وطقوس الوفاة.. إلخ».

والذي أدهشني كما قلت هو أن صاحبنا لا يدري عن أي شيء يكتب، ذلك أن جوهر الحملات التي شنها الأدباء والكتاب النوبيون بالذات ضد حجاج كانت بسبب ادعاءاته بوجود اضطهاد عنصري للنوبيين وهو ما تجاهله طلعت رضوان وراح يفتعل قضية لا وجود لها وهي تدريس اللغة النوبية وأن يكون التعليم بها وهل هناك لغة نوبية فعلا تصلح للكتابة والتأليف؟ وهل هناك محافظات بأكملها في مصر يسكنها النوبيون ولهم لغة وخصائص تختلف عن باقي سكانها مثلما هو الحال في العراق بالنسبة للأكراد والتركمان؟ أي كلام.

المهم الهجوم على الإسلاميين والعروبيين الذين يتصور العشرات من أعضاء الحزب الفرعوني ـ مصر الأم ـ أنهم يقفون حاجزا بينهم وبين الحصول على تأييد المصريين! ما هذه المساخر!! وهل هناك مسخرة أكثر من أن يستولوا على حق التحدث باسم أجدادنا الفراعنة دون أن يفوضوهم بالكتابة على جدران المعابد.

### الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا الذي تعرض لهجوم لا يرضيني من زميلنا وصديقنا عبد الحليم قنديل رئيس التحرير المشارك لجريدة «الكرامة» التي تصدر كل ثلاثاء عن حزب حركة الكرامة تحت التأسيس قال فيه:

«تصور مبارك أن مبادرته بتعديل المادة 76 من الدستور قد تكون مفيدة في كسب وقت، وأوحى للناس أننا بصدد انتخابات رئاسية تنافسية تكشفت حقيقتها مع وقائع 7 سبتمبر، كانت الحقيقة، وقتها أننا بصدد استفتاء مقنع بفائز وحيد حصرا فلم يمر العام إلا وكان التعديل قد انتهى إلى التعطيل، فلم يحصل واحد من أحزاب النظام المعترف بها رسميا على نسبة 5 % عن مقاعد البرلمان المنصوص عليها في التعديل العبثي، ثم جاء قرار التأجيل المقصود لانتخابات المحليات ليغلق الباب بالضبة وبغير مفتاح أمام المستقلين فالنص المفصل على مقاس مبارك ونجله من بعده، يشترط توفير نصاب الـ440 عضوا من أعضاء المحليات ومجالس المحليات، بتشكيلها المدد لعامين، محجوزة بالكامل لأعضاء حزب مبارك وابنه والمحصلة: أن مبارك بدا كما لو كان يريد حجز مقعد الرئاسة لابنه على طريقة النص والوصية والأمر المباشر، والمعنى: تأكيد التحول الملكي في بيت الرئاسة والطلاق البائن مع النظام الجمهوري».

طبعا وما الذي ننتظره منه غير هذا، ومثله في ذلك مثل زميلنا وصديقنا إبراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور» الذي قال عن رئيسنا ـ وبئس ما قال: «لعله النظام السياسي الوحيد في العالم الذي يعاير مواطنيه على البيبي أو الكاكا بتاعتهم، نعم فالنظام المصري على لسان رئيسه أو رئيس وزرائه أو وزرائه أو رجال سيادته من مناقفيه ومرافقيه يتحدثون على سبيل الفخر والتباهي في كل مناسبة بأنهم أقاموا بنية أساسية «فيما بعد سنكتشف أن كله ملعوب في أساسه» ووفروا للمصريين مكانا آمنا لقضاء حاجتهم، وكأن مصر لم تكن قبل 1981 بتعمل البيبي خالص، عموما لا توجد خطبة ولا بيان ولا برنامج ولا وثيقة من الحزب العائلي الوطني إلا وقدمت المجاري والكباري باعتبارهما أهم إنجازات عصر السيد الرئيس ومن المفترض أن نشكر نحن هذا النظام على كباريه ومجاريه وكلما دخلنا الحمام نتذكر فضل الحزب الوطني علينا وكلما صعدنا كوبري نشكر السادة المسؤولين في المطلع والمنزل، وكنت والله أوشك على تصديق أن إنجاز أي نظام على مدى ربع قرن يتم حسابه بمدى حرصه على مسالك الشعب البولية لكن الحقيقة أنه إذا كانت لهذا النظام من كوارث سجن واعتقال وتعذيب وقتل آلاف المصريين وجرائم فساد وإفساد وإفقار للمصريين فإنها تتضاءل كلها على ضخامتها أمام ما فعله بماء المصريين سواء الذي يدخل من الجوف أو يخرج من الجسد! مهم أن نعرف قبل أي كلام نقوله أن مصر طبقا للأمم المتحدة احتلت المرتبة الـ119 من بين دول العالم في تقرير التنمية البشرية لعام 2005، والمعايير الثلاثة للمواطن «مصر من أهم دول العالم غنى بالفيروس سي» ثم المعرفة «و تشمل التعليم والثقافة والإعلام» وأخيرا مستوى معيشي لائق للمواطن، وكما ترى حضرتك تتذيل مصر قائمة العالم بجدارة.

لكن المؤسف في الواقع ويعر ويكسف ويوكس ان المصريين لا يعرفون الحقيقة المؤكدة أنهم يشربون منذ سنوات مياها ملوثة بما هو أخطر من هذا الفيروس الغلبان بتاع الفراخ «الذي لا يصيب إلا الكتاكيتوبوني فقط!!» المياه في مصر ملوثة وها هو تقرير التنمية البشرية الذي جلس رئيس وزراء مصر ف